GLOBAL DISABILITY SUMMIT

Federal Ministry for Economic Cooperation and Development

IDA International Disability Alliance

تقرير القمة العالمية للإعاقة
2025

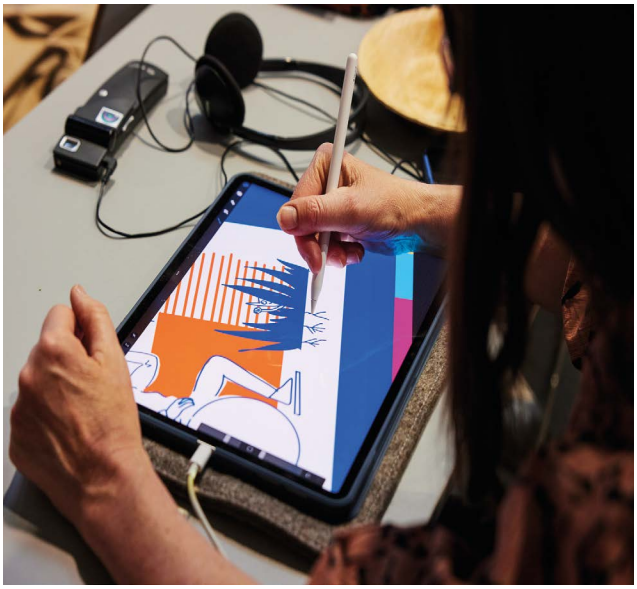

شكر وتقدير

تم إنتاج هذا المنشور كمنتج للتحالف الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة بدعم مالي من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ). النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء الجهات المانحة و/أو الشركاء.

يلتزم التحالف الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة بضمان إمكانية الوصول الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة ذات الصلة.
من خلال تطبيق معايير إمكانية الوصول المتبعة في هذا المنشور وتقديم نصوص بديلة للأشكال والمحتويات غير النصية.

© 2025 International Disability Alliance
https://www.internationaldisabilityalliance.org/

المحتويات

مقدمة 4

القمة العالمية للاعاقة 2025 5

القمة العالمية للاعاقة 2025 بالأرقام 5

الرؤية العامة والموضوعات 6

نظرة عامة على التزامات القمة العالمية للإعاقة لعام 2025 6

القمة العالمية للإعاقة لعام 2025: تجاوز الأرقام 9

القمة العالمية للإعاقة تؤثر في السياسات والأطر المعيارية 9

القمة العالمية للإعاقة تحث على تعبئة الموارد 9

القمة العالمية للإعاقة تعزز الشراكات والتعاون 10

القمة العالمية للإعاقة تدافع عن تبني نهج تقاطعي 10

القمة العالمية للإعاقة تحفّز العمل من خلال حكومات البلدان المستضيفة 11

الاستنتاجات والتوصيات 12

مقدمة

تُعدّ القمة العالمية للإعاقة (GDS.) آلية دولية فريدة تدفع الجهود قُدمًا من أجل تحقيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم. وتجمع القمة العالمية للإعاقة الأطراف المعنية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية الذين يتشاركون الهدف والرؤية ذاتهما، والمتمثّلين في التنمية والعمل الإنساني الشاملين للأشخاص ذوي الإعاقة. وانطلاقًا من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، وتركيزًا على تنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تعزّز القمة العالمية للإعاقة التعاون الدولي، وحشد الالتزامات، وتقوّي آليات المساءلة من أجل دمج الأشخاص ذوي الإعاقة.

لقد تطوّرت القمة العالمية للإعاقة إلى مبادرة واسعة النطاق تقوم على المناصرة المستمرة مع الأطراف المعنية بالتنمية والإعاقة على مستوى العالم، وعلى الحشد المتواصل لحركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحلفائها (بما يعزّز رؤى الأشخاص ذوي الإعاقة ويُركّز عليهم). وفي صميم القمة العالمية للإعاقة قمةٌ تُعقد بشكل دوري على مدى ثلاثة أيام (بما في ذلك يوم مُخصَّص لمنتدى المجتمع المدني) تعمل على تحفيز العمل العالمي.

لقد ألهمت القمتان الأوليان، اللتان عُقدتا في عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢، مستوى غير مسبوق من الانخراط في قضايا الإعاقة. قدّمت الحكومات والجهات المانحة والمؤسّسات ومنظّمات القطاع الخاص ومنظّمات المجتمع المدني أكثر من ٢٣٠٠ التزام خلال القمتين الأوليين، وهدفت هذه الالتزامات إلى تعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية العالمية والعمل الإنساني، والإسهام في تحقيق العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة. في القمة الأولى، وقّعت أكثر من ٣٠٠ حكومة ومنظمة أيضًا على ميثاق التغيير، وهو إطار للعمل على تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

يركّز هذا التقرير على القمة الثالثة (القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥)، والتي عُقدت في برلين في أبريل ٢٠٢٥ وشارك في استضافتها كل من التحالف الدولي للإعاقة وحكومتا ألمانيا والأردن. وقدّمت القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ فرصة للاستفادة من إرث القمتين السابقتين من خلال جمع التزامات جديدة وطموحة وذات أثر ملموس، والتي تُعدّ حاسمة لتحقيق تغييرات أعمق ودائمة للأشخاص ذوي الإعاقة. يتناول هذا التقرير كلاً من التحضيرات الخاصة بالقمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ ونتائجها؛ وعلى وجه الخصوص، يسعى هذا التقرير إلى تحقيق الأهداف التالية:

تحليل الالتزامات التي جُمعت خلال القمة العالمية للإعاقة لعام 2025 بشأن عدد من العوامل، بما في ذلك: نوع الطرف المعني الذي قدّم الالتزامات؛ والنطاق الجغرافي للالتزام؛ وتركيزه الموضوعي.

تحديد ما إذا كانت الالتزامات التي جُمعت خلال القمة العالمية للإعاقة لعام 2025: تعالج نطاقًا واسعًا من الأولويات ذات الصلة؛ وتستهدف مجموعات محددة من الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتتضمن تدابير لمعالجة التحديات الناشئة في مجال التنمية والعمل الإنساني؛ وتتضمن آليات للمساءلة والشفافية؛ وتتوافق مع التزامات المجتمع المدني.

القمة العالمية للاعاقة ٢٠٢٥

ينظر هذا القسم في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ نفسها، بما في ذلك الالتزامات التي تم التعهد بها والأثر الأوسع نطاقًا للقمة العالمية للاعاقة ٢٠٢٥.

القمة العالمية للاعاقة ٢٠٢٥ بالأرقام

الرؤية العامة والموضوعات

حدد المستند التقني للقمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ الرؤية العامة للقمة على النحو التالي «الاستفادة من زخم القمتين السابقتين وتوسيع نطاقه، وذلك من خلال تعزيز تأثيره في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم عبر التعاون الدولي «والتركيز على «الملكية الوطنية، والقيادة الإقليمية، والتعاون الدولي الشامل.

على نحو أكثر تحديدًا، يعكس التركيز الموضوعي لأجندة القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ الأولويات المشتركة لحركة الإعاقة، والتي تم تحديدها من خلال سلسلة من المشاورات التي سبقت القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ والقِمم الإقليمية. ركزت الجلسات الرئيسية للقمة على التوظيف والمدن الشاملة والصحة والبنية التحتية الشاملة والتعليم والوصول الرقمي والمشاركة العامة والعمل المناخي والعمل الإنساني؛ كما ركزت جلستان رئيسيتان أيضًا على التمويل (وهي القضية الوحيدة التي ركزت عليها الجلستان الرئيسيتان). ومن بين ٤٢ فعالية جانبية للقمة العالمية للإعاقة لعام ٥٢٠٢، ركز أكبر عدد من الفعاليات الجانبية (خمس فعاليات) على المشاركة السياسية، تلتها فعالية التوظيف الشامل (أربع فعاليات)، ثم كل من العمل الإنساني والتمويل (ثلاث فعاليات). واشتمل التركيز في الفعاليات الجانبية المتبقية على التعليم، والمساواة الصحية، وتقليل مخاطر حدوث الكوارث، والوصول الرقمي. ومن بين ٤٢ دردشة حوارية، كان التركيز الأكبر على التوظيف (٣ دردشات)، كما ركزت دردشتان حواريتان على العمل الإنساني؛ بينما تناولت باقي الدردشات الحوارية مناقشة حول نهج التقاطعية، وأزمة المناخ، والوصول الرقمي، وإلغاء المؤسساتية. وبشكل عام، يبدو أن أجندة القمة العالمية للإعاقة لعام ٥٢٠٢ وفّرت مجموعة متنوعة من الموضوعات ومجالات التركيز؛ وكان التوظيف والعمل الإنساني فقط هما الموضوعين اللذين تم التركيز عليهما في جميع الجلسات الثلاث (الجلسات الرئيسية، والفعاليات الجانبية، والدردشات الحوارية).

يبدو أن القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ قد حافظت على التركيز الموضوعي بشكل قوي على التعليم والتوظيف، وهو ما كان من سمات كلتا القمتين السابقتين (القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠١٨ و القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٢)؛ فعلى سبيل المثال، ركّزت ١٦٪ و١٤,٥٪ من الالتزامات في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٢ على التعليم والتوظيف على التوالي. ويبدو أيضًا أن القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ أعادت التركيز إلى مجالات موضوعية ‹طرحت في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٢ (وهي الصحة وأزمة المناخ)، كما وسعت نطاق التركيز الموضوعي عبر التركيز بشكل أوضح على الحماية الاجتماعية والوصول الرقمي أيضًا. وتتيح القمة العالمية للإعاقة الفرصة للأطراف المعنية لمناقشة هذه الموضوعات مع منظمات قد لا تُعدُّ من بين شركائهم التقليديين.

نظرة عامة على التزامات القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥

اتبعت القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ خطى القمتين السابقتين لتصبح أكبر تجمع عالمي لقادة العالم، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والنشطاء في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يكرّسون جهودهم لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم على مستوى العالم. وعبر كل القمم الثلاث، تم تقديم ٣٥١٥ التزامًا حتى الآن من شأنها الإسهام في دمج الأشخاص ذوي الإعاقة.

من بين ٨١٣ التزامًا في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥، جاءت النسبة الأكبر (٤٩٪/ ٣٩٩ التزامًا) قدمتها المؤسسات الحكومية؛ ويعكس هذا ما حدث في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠١٨ و القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٢، حيث إن النسبة الأكبر من الالتزامات قدمتها المؤسسات الحكومية أيضًا. تركز ثلاثة أرباع (٢٩٦ التزامًا) الالتزامات التي تعهدت بها المؤسسات الحكومية في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم محليًا. أما حوالي ربع (٨٥ التزامًا) الالتزامات التي تعهدت بها المؤسسات الحكومية في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ فكانت تشمل التزامات قدمتها حكومات في شمال الكرة الأرضية بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في جنوب الكرة الأرضية. واشتملت الالتزامات الحكومية المتبقية (١٨ التزامًا) في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ على التعاون بين دول الجنوب والالتزامات المقدمة من المؤسسات الحكومية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم عبر المنظمات متعددة الأطراف. من بين الالتزامات المتبقية في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥، تعهدت منظمات المجتمع المدني بنسبة ١٧٪ (١٣٩ التزامًا) من الالتزامات، وتعهدت المنظمات متعددة الأطراف بنسبة ٩٪ (٧١ التزامًا) من الالتزامات، وتعهدت جهات أخرى بنسبة ٨٪ (٦٧ التزامًا) من الالتزامات، وتعهدت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة ٦٪ (٥٢ التزامًا) من الالتزامات، وتعهدت المنظمات غير الحكومية الدولية بنسبة ٥٪ (٤٠ التزامًا) من الالتزامات، وتعهدات منظمات القطاع الخاص بنسبة ٣٪ (٢٧ التزامًا) من الالتزامات، وتعهدت الأوساط الأكاديمية بنسبة ٢٪ (٢٠ التزامًا) من الالتزامات. بينما كانت الالتزامات المتبقية في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ تعهدت بها أنواع مؤسسات غير مصنفة. يعرض الشكل ٢ النسبة المئوية للالتزامات في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ حسب نوع المؤسسة.

الشكل ٢: النسبة المئوية للالتزامات في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ حسب نوع المؤسسة

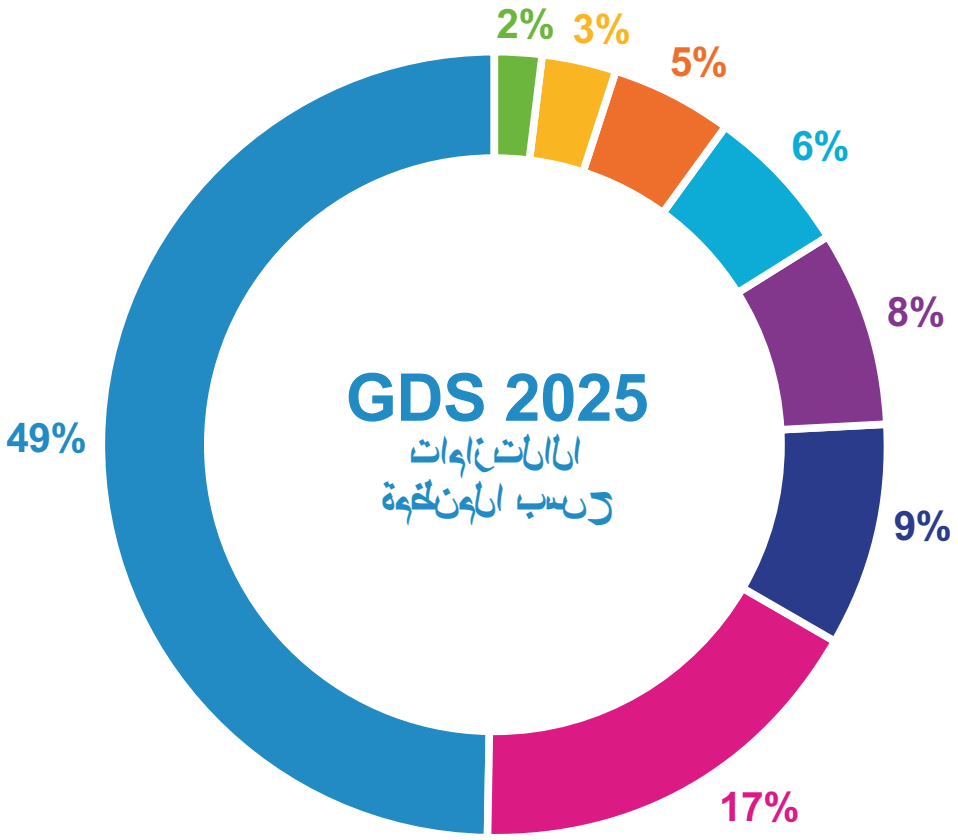

بالمقارنة بين نسبة الالتزامات حسب نوع المؤسسة في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ والقمتين السابقتين، حدثت زيادة كبيرة في نسبة الالتزامات المقدمة من المؤسسات الحكومية (من ٣٣٪ في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٢). كما زادت نسبة الالتزامات التي تعهدت بها منظمات القطاع الخاص (من ١٪ في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٢). في المقابل، انخفضت نسبة الالتزامات التي تعهدت بها المنظمات متعددة الأطراف، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ولا تتوفر بيانات توضح أسباب هذا الانخفاض (مثلاً إذا كان بسبب القيود المفروضة على الموارد أو تحديات تتعلق بالمساحة المدنية).

ينعكس التركيز الموضوعي للقمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ (انظر القسم ٢,٢) في التركيز الموضوعي للالتزامات التي تم التعهد بها خلال القمة. في حين أن النسبة الأكبر (٢٣٪) من التزامات القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ كانت ضمن فئة «أخرى»، فإن النسبة الأكبر من الالتزامات ذات التركيز الموضوعي تتعلق بالتعليم الشامل (١٢٪)، وتليه البنية التحتية الميسّرة (١٠٪) والمساواة الصحية (٩٪). واختلف التركيز الموضوعي للقمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ قليلاً بين الالتزامات على الصعيدين المحلي والوطني مقارنةً بالالتزامات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفيما يخص الصعيدين المحلي والوطني، تتعلق النسبة الأكبر من الالتزامات

ذات التركيز الموضوعي بالبنية التحتية الميسّرة، والتعليم الشامل، والتوظيف الشامل، والحماية الاجتماعية. وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، تتعلق النسبة الأكبر من الالتزامات ذات التركيز الموضوعي بالمساواة الصحية، والعمل الإنساني الشامل، والتعليم الشامل.

كما يعكس التركيز الموضوعي لالتزامات القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ جزئيًا التركيز الموضوعي للالتزامات في القمتين السابقتين. وفي القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٢، شكّل كل من الصحة والتعليم أيضًا نسبة كبيرة من الالتزامات. وما هو جديد بالكامل في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ هو التركيز الصريح لبعض الالتزامات على الدمج في المعلومات الرقمية، والأهلية القانونية، والسياحة الشاملة. انظر الشكل ٣ لمزيد من المعلومات.

الشكل ٣: تقسيم جميع التزامات القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ حسب الموضوع

المجال المواضيعي	محلي	وطني	إقليمي	عالمي	المجموع الفرعي
البنية التحتية الميسّرة	٩١	٩٤	٢	٤١	٤٨
الدمج المجتمعي وإلغاء المؤسساتية	٦	٩١	٣	٩١	٧٤
التمويل من أجل التنمية الشاملة	٣	١١	٥	٦٢	٥٤
المساواة الصحية	١	٢٣	٨	٠٣	١٧
الدمج في المعلومات الرقمية	٦	٥٢	٣	٠١	٤٤
العمل المناخي الشامل	١	٧	٠	١١	٩١
التعليم الشامل	٤١	٨٤	٩	٦٢	٧٩
التوظيف الشامل	١١	٨٣	٧	٢١	٨٦
العمل الإنساني الشامل	٣	٣١	٤	٤٣	٤٥
السياحة الشاملة	١	٣	٠	١	٥
الأهلية القانونية	٤	٤١	٣	٢	٣٢
دور القطاع الخاص	١	٧	٢	٢	٢١
الحماية الاجتماعية	٧	٠٤	٣	٥	٥٥
أخرى	١١	٣٥	٧١	٧٠١	٨٨١
لم تتم الإجابة			١		١
المجموع الفرعي	٨٨	٩٥٣	٧٦	٩٩٢	٣١٨

بالنظر إلى التركيز الجغرافي لالتزامات القمة العالمية للإعاقة لعام ٥٢٠٢، فإن النسبة الأكبر (٧٣٪) تركز على المستوى العالمي. أكبر عدد من الالتزامات العالمية تعهدت بها الجهات التالية: وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة (٦١ التزامًا)؛ ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة في أيرلندا (٠١ التزامات)؛ والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) والمجموعة الإسبانية للإدارة والسياسات العامة (DGDPD) والمديرية العامة لسياسات التعاون المستدامة (FIAP) ٨ التزامات)؛ ووزارة الشؤون الخارجية في فنلندا؛ والحكومة الفيدرالية (ONCE) الاجتماعية للمنظمة الوطنية للمكفوفين الإسبان (USAID) الألمانية (٦ التزامات). عُقدت القمة العالمية للإعاقة لعام ٥٢٠٢ بعد إغلاق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

من بين الالتزامات المتبقية في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥: نسبة ٢٦٪ (٢٠٩ التزامات) تركز على إفريقيا؛ ونسبة ٢٤٪ (١٩٢ التزامًا) تركز على آسيا والمحيط الهادئ؛ ونسبة ٩٪ (٧٠ التزامًا) تركز على أوروبا؛ ونسبة ٦٪ (٤٧ التزامًا) تركز على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. يعكس المزيج الجغرافي لالتزامات القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ بشكل عام المزيج الجغرافي لالتزامات القمم السابقة، مع اختلاف كبير يتمثل في أن التزامات القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ ركزت بشكل أكبر على منطقة آسيا والمحيط الهادئ مقارنة بالالتزامات التي تم التعهد بها في القمم السابقة (على سبيل المثال، في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٢)، ركزت ٦٪ من جميع الالتزامات على هذه المنطقة.

إجمالاً، يوجد ٤٣٦ (٥٤٪) من أصل ٨١٣ التزامًا من التزامات القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ خاصة بالبلدان. وكانت الالتزامات الخاصة بالبلدان تميل إلى التركيز في الغالب على عدد قليل من البلدان المحددة داخل كل منطقة؛ ففي أربع من المناطق الخمس، تعهد بلدان اثنان بأكثر من نصف التزامات تلك القارة. ففي أفريقيا، ركزت نسبة ٢٤٪ من الالتزامات المتعلقة بإفريقيا على تنزانيا وزنجبار، وركزت نسبة ١٨٪ على نيجيريا. تشير هذه البيانات إلى ضرورة العمل قبل انعقاد القمم المستقبلية من أجل إثارة اهتمام متساوٍ بالقمة العالمية للإعاقة والحصول على التزامات من المزيد من البلدان في جميع المناطق.

البلدان الخمسة الأكثر استهدافًا هي: الأردن (١٢٤ التزامًا)، وتنزانيا وزنجبار (٤٣ التزامًا)، وألمانيا (٣٤ التزامًا)، ونيجيريا (٣٣ التزامًا)، وأوغندا (١٤ التزامًا). اطلع على القسم ٢,٤,٥ للحصول على مناقشة أكثر عن الالتزامات من الأردن وألمانيا.

القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥: تجاوز الأرقام

تساعد المراجعة الأعمق لالتزامات القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ على إبراز الأثر الشامل للالتزامات المتعهد بها والأثر الأوسع نطاقًا للقمة العالمية للإعاقة، وهو ما يلي.

القمة العالمية للإعاقة تؤثر في السياسات والأطر المعيارية

تعد التشريعات والسياسات التي تحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مقياسًا مهمًا لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وفي حين أن وجود تشريعات وسياسات خاصة بالإعاقة لا يعني بالضرورة حدوث تغيير أو يضمنه، فإنها تضفي الطابع الرسمي على نية الحكومة وتوفر معايير يمكن على أساسها تحمل الحكومات للمسؤولية.

تحتل الالتزامات الخاصة بالبلدان لتعزيز التشريعات والسياسات الوطنية مكانة بارزة بين التزامات القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥، ولكن ربما يكون إعلان عمّان-برلين بشأن الدمج العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة أكثر أهمية. يتضمن الإعلان التزامات قوية بالتعاون الإنمائي والعمل الإنساني الشاملين للإعاقة، بما في ذلك أن تكون جميع برامج التنمية الدولية شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة ومتاحة لهم، وضمان أن تسعى ١٥٪ على الأقل من برامج التنمية الدولية المنفذة على المستوى القطري إلى تحقيق هدف دمج الأشخاص ذوي الإعاقة. بحلول يونيو ٢٠٢٥، صادق ١٠٠ كيان على الإعلان (بما في ذلك حكومات وطنية ووكالات للأمم المتحدة ومصارف تنمية إقليمية).

إلى جانب مصادقتهم للإعلان، تعهدت العديد من المنظمات المشاركة في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ بالتزامات تعكس روح الإعلان ومقصده. على سبيل المثال، تعهدت عشر منظمات (بما في ذلك الحكومة الاتحادية الألمانية ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية) بالتزامات تعزيز استخدامها لمؤشر الإعاقة التابع للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

القمة العالمية للإعاقة تحث على تعبئة الموارد

لا يمكن المبالغة في أهمية التمويل. بينما تبشر الالتزامات بالتغيير، فإن الإجراءات تتطلب موارد (بما في ذلك الموارد المالية)، ولم تترجم الجهود العالمية الرامية إلى إحراز تقدم في مجال دمج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تمويل كافٍ. ولا تزال هناك حاجة ملحة لزيادة الاستثمارات واستدامتها؛ ولا تزال هناك فجوات كبيرة في تمويل دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنشطة التنمية العالمية والعمل الإنساني.[١] وتضع نسبة تقل عن ١٪ من إجمالي محافظ التمويل للمانحين الثنائيين دمج الأشخاص ذوي الإعاقة كهدف رئيسي؛ ومن خلال التركيز فقط على المانحين الثنائيين الذين يستخدمون مؤشر الإعاقة التابع للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن ٠,٣٪ من إجمالي التمويل يضع دمج الأشخاص ذوي الإعاقة كهدف رئيسي.[٢] تشير البيانات المتاحة إلى أن ١٠٪ فقط من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المبلغ عنها تم تصنيفها على أنها شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة إلى أي مدى.[٣] كما أن التمويل المخصص لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة منخفض خارج نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية. وبين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠، لم تتجاوز حصة تمويل حقوق الإنسان من المؤسسات الدولية لدمج الإعاقة ٤٪ من إجمالي ميزانيات التمويل

---

١ الأمم المتحدة (٢٠٢٤). تقرير الإعاقة والتنمية ٢٠٢٤: تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة ومن أجلهم وبمشاركتهم.

٢ التقرير العالمي حول دمج الأشخاص ذوي الإعاقة: تسريع وتيرة دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في عالم متغير ومتنوع. طبعة المؤتمر (٢٠٢٥). متاح على https://www.globaldisabilitysummit.org/resource/global-disability-inclusion-report/

٣ (الاتحاد الدولي لتنمية الأشخاص ذوي الإعاقة، متحدون نصمد: التمويل والميزانية لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعاون الدولي (٢٠٢٥

السنوية.[٤] ينعكس انخفاض التمويل الإجمالي المخصص للإعاقة في نقص الموارد المخصصة لدمج الإعاقة في مجالات مثل الصحة والتعليم والتأهب للأزمات والاستجابة لها.[٥]

كان التمويل أحد الموضوعات الرئيسية التي ركزت عليها القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ (اطلع على القسم ٢,٢). انبثق عن هذا التركيز إلى ٤٥ التزامًا (٥,٥٪ من إجمالي الالتزامات) ركزت على تمويل تنمية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة (بما في ذلك ١٨ التزامًا من الحكومات، و١٠ التزامات من المنظمات المتعددة الأطراف، وخمسة التزامات من منظمات «أخرى» شملت منظمات تمويلية). تعد الالتزامات التي تركز على التمويل جوهرية وهامة، ولكن يجب أن يظل التمويل محور اهتمام مستمر ودائم للقمة العالمية للإعاقة.

القمة العالمية للإعاقة تعزز الشراكات والتعاون

يشير تقرير الأمم المتحدة بشأن الإعاقة والتنمية (٢٠١٩) إلى أهمية الشراكات بين الأطراف المعنية المتعددين من أجل تحقيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛[٦] كما أقر المستند التقني للقمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ بأن «الشراكات المنظمة جيدًا والتعاون بين القطاعات المختلفة هما المحفِّزان الأساسيان للتغيير». وبعد ذلك، سعت القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ إلى دعم والتشجيع على الالتزامات التي تنطوي على إقامة شراكات وتعاون بين المنظمات. كان ٦٥ (٨٪) من الالتزامات البالغ عددها ٨١٣ التزامًا، والتي تم التعهد بها في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ التزامات مشتركة، حيث تم تقديمها بشكل مشترك من قبل منظمتين أو أكثر. أكثر من نصف (٣٤ التزامًا) الالتزامات المشتركة كانت ذات نطاق عالمي؛ وأكثر من ثلث (٢٣ التزامًا) الالتزامات المشتركة تعهدت الحكومات بها.

يعد منتدى المجتمع المدني، الذي عُقد في اليوم الأول من القمة العالمية للإعاقة، عنصرًا أساسيًا في مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٢٥. ينظم منتدى المجتمع المدني من قبل المجموعة المرجعية للمجتمع المدني (بالتشاور مع الشركاء المعنيين) لإتاحة المجال لمجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة لتوحيد آرائهم وتبادل الخبرات فيما بينهم وإقامة شراكات قبل انعقاد القمة. يستفيد منتدى المجتمع المدني من القمم في تعزيز آراء منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم، وتسليط الضوء على القضايا الحالية ذات الصلة بالحركة العالمية للإعاقة. تم اعتماد إعلان المجتمع المدني في المراسم الختامية لمنتدى المجتمع المدني ٢٠٢٥؛ وأقر الإعلان بأن العمل على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم وصل إلى نقطة تحول، ولا يتطلب فقط الحفاظ على المكاسب الحالية، بل يتطلب أيضًا التزامات جديدة تعزز التقدم الذي تم إحرازه بالفعل.

القمة العالمية للإعاقة تدافع عن تبني نهج تقاطعي

الأشخاص ذوو الإعاقة ليسوا مجموعة متجانسة؛ فالتفاعل بين الظروف الصحية والعوامل الشخصية والعوامل البيئية يمكن أن يؤدي إلى اختلاف كبير في تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشمل الإعاقة الأشخاص الذين قد يكونون أقل مشاركة في صنع القرار، مثل النساء والأطفال وكبار السن والشعوب الأصلية، وكذلك الأشخاص المنتمين إلى أقليات متنوعة من حيث الدين أو العرق أو الطبقة الاجتماعية أو الميول الجنسية أو الهوية الجنسانية. ورغم أن الإعاقة ترتبط بالحرمان، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة ليسوا جميعهم متساوين في درجة الحرمان. بعض الفئات كانت عادة أقل اندماجًا في العمليات التشاركية، أو يصعب الوصول إليها أو تواجه عقبات أكبر في المشاركة، مثل الأشخاص الصم المكفوفين، والأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية، والأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية، والأشخاص المصابين بالتوحد أو بضعف السمع.

اختلف تركيز الالتزامات بشأن نهج التقاطعية عبر القمم الثلاث. أظهر التحليل السابق أن التزامين فقط من التزامات القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠١٨ أشارا إلى نهج التقاطعية، في حين أشار ٣٤٢ التزامًا من التزامات القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٢ (٢٤٪ من إجمالي التزامات القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٢) إلى التداخل عبر القطاعات.[٧] تشمل التزامات القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥

---

٤ كانديد وشبكة تمويل حقوق الإنسان (٢٠٢١)، النهوض بحقوق الإنسان: المراجعة السنوية لموقع ويب منح المؤسسة العالمية http://humanrightsfunding.org/populations/disabilities/

٥ الأمم المتحدة (٢٠٢٤). تقرير الإعاقة والتنمية ٢٠٢٤: تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة ومن أجلهم وبمشاركتهم.

٦ الأمم المتحدة. (٢٠١٩). تقرير الإعاقة والتنمية: تحقيق أهداف التنمية المستدامة من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة ومن أجلهم وبمشاركتهم. الأمم المتحدة.

٧ تقرير القمة، (UK FCDO) وزارة الخارجية والتنمية البريطانية، (NORAD) الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، (IDA) التحالف الدولي لذوي الإعاقة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٢

تركيزًا قويًا على النساء ذوات الإعاقة والأطفال ذوي الإعاقة، ولكن ٢٢ التزامًا فقط من أصل ٨١٣ التزامًا نظرت إلى ما هو أبعد من النوع الاجتماعي أو الأطفال لتشير بشكل أوسع إلى تبني نهج تقاطعي (كانت هذه الالتزامات تتعلق في الغالب بالمساواة في الصحة والتعليم والحماية وجمع البيانات).

القمة العالمية للإعاقة تحفّز العمل من خلال حكومات البلدان المستضيفة

لقد شارك في استضافة كل قمة حتى الآن التحالف الدولي لذوي الإعاقة وحكومتا بلدين: شارك في استضافة القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠١٨ حكومتا المملكة المتحدة وكينيا؛ وشارك في استضافة القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٢ حكومتا النرويج وغانا؛ وشارك في استضافة القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ حكومتا ألمانيا والأردن. في حين أن حكومتي المملكة المتحدة وكينيا قد واصلتا تعهدتهما بالالتزامات في كل قمة، تشير البيانات إلى أن القمتين العالميتين للإعاقة لعامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٥ قد ألهمتا الحكومات المشاركة في الاستضافة لتعزيز التزامها بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة. في كلتا القمتين العالميتين للإعاقة لعامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٥، تعهدت الحكومات التي شاركت في الاستضافة التزامات أكثر مما قدمته في أي قمة أخرى (انظر الشكل ٤).

الشكل ٤: عدد الالتزامات التي تعهّدت بها حكومات البلدان المستضيفة في كل قمة

عدد الالتزامات التي تعهّدت بها الحكومات الوطنية			
دولة	القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠١٨	القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٢	القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥
المملكة المتحدة	16	18	17
كينيا	4	12	8
النرويج	0	7	5
غانا	8	17	0
ألمانيا	0	0	35
الأردن	9	0	89

إن المشاركة في استضافة القمة العالمية للإعاقة لا يُظهر فقط التزام الحكومة بالعدالة الاجتماعية ويعبر عن قيمها من خلال دعم مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة، بل يبين أنها تُسهم أيضًا في دفع الجهود الوطنية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

الاستنتاجات والتوصيات

قدمت القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ علامة فارقة مهمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم، حيث وفرت محورًا رئيسيًا يمكن لأصحاب المصلحة في مجال الإعاقة التكاتف حوله لتنشيط الجهود الرامية إلى تعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ إلى اهتمام واسع النطاق وحالي ومستمر بالمساواة والدمج في وقت صعب بالنسبة للتنمية العالمية.

استندت القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ إلى إرث القمتين السابقتين، ليصل إجمالي عدد الالتزامات التي تم التعهّد بها في القمم الثلاث إلى ٣٥١٥ التزامًا. ساعدت القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ في إحداث تغيير إيجابي فيما يتعلق بالسياسات والأطر المعيارية وحشد الموارد والشراكات؛ وستؤثر الالتزامات التي تم التعهد بها في القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٥ على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

ستعقد القمة المقبلة (المقرر عقدها في عام ٢٠٢٨) في نهاية فترة أهداف التنمية المستدامة، عندما تكون الأعمال جارية لوضع أهداف عالمية جديدة. ستلعب القمة العالمية للإعاقة لعام ٢٠٢٨ دورًا مهمًا في المساعدة على وضع أجندة عالمية جديدة تركز بشكل أكبر على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة ومواصلة الجهود الرامية إلى «عدم ترك أحد خلف الركب».

وبدعم مالي من :

Federal Ministry
for Economic Cooperation
and Development